التكاليف الباهظة لإستمرار تطبيق المنهجية التجريبية في المعالجات الاقتصادية

اسعد العاقولي

قد لا نحتاج الى جهد جهيد لإقرار حقيقة ان هناك متغيرات جذرية تتشكل تدريجياً في الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي، ولولا التأثير السلبي للاوضاع الامنية، لكانت هذه المتغيرات قد اتخذت سبيلها الى التبلور بوتائر متسارعة من ناحية وغدت ابعادها اكثر شمولاً من ناحية ثانية، يضاف الى ذلك تأثير المصدات الناجمة عن التركة الثقيلة الموروثة لما حملته مسيرة اربعة عقود من الحروب والتدمير والخراب والنهب والتبديد والفساد والكساد والتضخم والبطالة والفقر بين عامي ١٩٦٣ و ٢٠٠٣.

ولكن رغم هذا المنحى في الصراعات الجارية، فإن الكثير من المسؤولين، حتى على المستوى الوزراي، يحاولون ان يشطبوا الخبرات المتراكمة لدولة عراقية عمرها ثمانية عقود ونيف، منطلقين من تصور خاطئ لدولة بلا مرتكزات، تتعرض لقصور في السيادة ونقص في الاستقلالية، وبالتالي فهي بحاجة للالتصاق بالمنهجية التجريبية في التعامل ليس مع الشأن الاستراتيجي فحسب، بل وملامسة الجوانب التفصيلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واكثر من ذلك عند معالجة صغائر الامور المتصلة بالاوضاع المعيشية للناس، الوضع الذي يفسر الكثير من التدابير والاجراءات غير المدروسة التي تعتمدها الوزارت والاجهزة والادارات الحكومية، ومن ثم تضطر لإعادة النظر فيها بعد حين لكي تصوغ البدائل ذات الطبيعة المؤقتة ايضاً، وكأننا في جميع الاحوال ننطلق من نقطة الصفر او ما دونه.

واذا اخذنا بعين الاعتبار التكاليف الباهظة لتطبيق المنهجية التجريبية القاصرة، مضافة اليها كلفة شطب الخبرات المتراكمة السابقة، مهما كانت ايجابياتها المباشرة محدودة وعدم الاستفادة من نتائجها وافرازاتها السلبية، بصفتها الوجه الآخر للعملة، ومردها الخوف من المصارحة والوضوح، نقول اذا ادخلنا كل هذه التكاليف في الحساب لاتضحت امامنا جسامة الخسارة التي تتكبدها بلادنا، وحجم التضحيات التي يتحملها شعبنا في مرحلة تعتبر الادق والاكثر حساسية وتعقيداً في التاريخ العراقي بكل المقاييس.

وعند متابعة مجرى الاحداث في فترة ما بعد الحرب يمكننا تلمس الكثير من الامثلة المعبرة عن تطبيق المنهجية التجريبية على الاصعدة والمستويات المختلفة، ولعل اكثرها وضوحاً تلك المتعلقة بمعالجة قضية الرواتب التقاعدية التي اعيد النظر في صيغها المعتمدة مرات عديدة، وهي ما زالت كما يبدو بعيدة عن الحلول الجذرية القائمة على اسس ومعايير سليمة مع ان المحصلة النهائية لهذه الرواتب تؤشر واقع ارتفاع معدلاتها.

وتتجلى التطبيقات التجريبية ايضاً في القرار الصادر بشأن الغاء المصارف المتخصصة، او ادماجها مع المصارف الحكومية، رغم ان هذا التوجه يتعارض تماماً مع متطلبات المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق، ومستوى الحاجة الماسة للمصارف المتخصصة التي تسهم بدورها في دعم القطاع الخاص الذي من المفروض ان تتعاظم مشاركته في عمليات البناء واعادة الاعمار والتنمية، ومن ثم مراجعة هذا القرار والغائه من جانب وزارة المالية مؤخراً.

ولا تخرج عن هذا السياق كثير من السياسات التي اعتمدتها وتعتمدها الوزارات القطاعية الاقتصادية، وفي مقدمتها النفط والتجارة والصناعة والمعادن، دون ان نستثني الوزارات ذات الطبيعة الخدمية، او المعنية بالتنمية الاجتماعية والعلمية والامنية والدفاعية، فهي جميعها محكومة للمنهجية التجريبية في التطبيق ومرد ذلك لعوامل عديدة، على رأسها الماهية الارتجالية في صياغة القرارات والتدابير والاجراءات وتغييب المشاركة الايجابية الاستشارية والفعلية، من قبل الخبراء والمتخصصين، بالاضافة الى الخوف من المصارحة وعدم استخدام الادوات التي يمكن من خلالها تعبئة الناس الى جانب السياسات الهادفة لتحسين نوعية حياتهم.

ان الخبرات والتجارب المتراكمة على مدى اكثر من ثمانية عقود من عمر الدولة العراقية، بسلبياتها وايجابياتها، تشكل جزءاً من الذاكرة الوطنية للشعب العراقي، ولابد من توظيفها لخدمة متطلبات الحاضر والمستقبل على وفق طبيعة المتغيرات الجارية. وان من يحاول شطبها والانطلاق من نقطة الصفر او دونه بدعوى انها تعتبر من تركة الماضي يرتكب خطأ فادحاً، ويدخلنا في دوامة المنهجية التجريبية بتكاليفهاالباهظة والمرهقة في مرحلة نحن احوج ما نكون فيها ليس للامكانات المادية فحسب، وانما للحلول والمعالجات المدروسة والمعمقة والقائمة على اسس وقواعد سليمة، ونتائج ايجابية اقرب الى المضمونة.

انفجار خط انابيب العراق الرئيس يؤدي الى خفض الصادرات النفطية

أسفر الأنفجار الذي حدث في الخط العراقي الرئيسي الذي ينقل الخام الي تركيا عن خفض الصادرات النفطية بنحو ١٥٠ الف برميل يوميا. وبينت مصادر صحفية أن الأنفجار نتج عن عملية تخريبية أتت بعد أكثر من شهر من توقف الهجمات على خطوط الانابيب. هذا وكان حجم الكميات المصدرة قبل هذه العملية الى تركيا حوالي ٥٠٤ آلاف برميل يوميا عبر خطين من حقول الشمال.

وتجدر الأشارة الى أن خطوط النفط في شمال العراق غالبا ما تكون هدفا لعمليات التخريب، الأمر الذي يؤدي الى توقف أو بطء في الحركة التصديرية.

غياب الأمن والديون مشكلتان أساسيتان يواجههما العراق

بين تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي حول العراق أن غياب الامن المستمر في البلد وعدم ايجاد طريق لحل مشكلة الديون يعتبران من أكبر المشاكل التي تواجه عملية اعادة الأعمار في العراق. هذا وذكر التقرير بشأن الأمن أن الهجمات في العراق تستهدف المسؤولين الحكوميين وقوات الامن والبنى التحتية. أما بالنسبة للديون، فتواجه الجهات الدائنة للعراق صعوبات في التفاهم على خفض الديون التي تصل الى ١٢٥ مليار دولار. هذا ويحاول العراق الحصول على قرض يمنح عادة للدول التي تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات، لكن تقرير الصندوق وضح أن اقتصاد البلد الشامل في وضع مستقر نسبيا، وأن الضغوط التضخمية التي من الممكن أن يعاني منها ضئيلة نسبية، بالأضافة الى استعادة القطاع النفطي وغير النفطي نشاطهما. وقد توقع التقرير أن تبلغ نسبة النمو ٥٢٪ في العراق لهذه السنة و١٧٪ في السنة القادمة. وتجدر الأشارة الى أن صندوق النقد الدولي منح العراق ٤٣٦ مليون دولار كمساعدة عاجلة لبلد خارج من نزاع، حيث من المفترض أن تؤدي هذه المبادرة لتسهيل اعادة هيكلة الديون العراقية.

(بيكر) و(اولبرايت) يشاركان في صفقة سرية لالزام العراق بدفع ما يسمى بالديون والتعويضات بدلاً من الغائها!!

المبعوث الخاص للرئيس بوش، جيمس بيكر، والذي كان يحاول اقناع العالم بشطب ديون العراق يعمل في الوقت عينه في مؤسسة تجارية تحاول استرداد اموال من العراق، طبقاً لوثائق سرية.

ان مجموعة كارلايل التي يعمل فيها بيكر هي (كونسورتيوم) عرضت سراً تحصيل مبلغ ٢٧ مليار دولار لصالح الكويت، احدى كبرى الدول الدائنة للعراق، بإستغلالها نفوذاً سياسياً رفيع المستوى. وتزعم هذه المجموعة ان بيكر لن يستفيد شخصياً من هذا العرض، لكن المجموعة سوف تجني الملايين نتيجة لذلك.

دول اخرى، بضمنها بريطانيا، كان يلح عليها بيكر لشطب ديون الحكومة العراقية الجديدة والعراق يدين لبريطانيا بحوالي مليار دولار.

قال جيروم ليفنسون، الخبير في الجامعة الامريكية بواشنطن لصحيفة الغارديان (ان الكونسورتيوم قال للحكومة الكويتية: نحن املكم الوحيد في استحصال جزء كبير من الدين، لماذا ؟ لأننا من تعرفون، واي اشخاص نعرف) عندما عين جورج بوش وزير الخارجية السابق جيمس بيكر كمبعوث خاص له في الخامس من كانون الاول عام ٢٠٠٣ وصف مهمة بيكر بأنها (مهمة نبيلة) لكن بيكر هو مستشار اعلى وشريك اساسي في كارلايل غروب.

عرض سري يتألف من ٦٥ صفحة يحمل عنوان (عرض لمساعدة الحكومة الكويتية من اجل حماية وتحصيل مطالبها من العراق) ارسلته المجموعة في كانون الثاني الماضي الى وزارة الخارجية الكويتية طبقاً لوثائق حصلت عليها مجلة (نيشن Nation) في نيويورك ونشرتها الغارديان على موقعها في شبكة الانترنيت يوم ١٣ تشرين الاول الحالي. ضمن رسالة مؤرخة في ٦ آب ٢٠٠٤ ابلغت المجموعة وزارة الخارجية الكويتية بأن ديون العراق للكويت (هي في خطر وشيك) لأن الرأي العام العالمي يتحول لصالح اعفاء الديون. رسالة اخرى تحمل تحذيراً برهن علية (تعيين بوش لوزير الخارجية السابق جيمس بيكر مبعوثاً خاصاً للتفاوض من اجل تخفيف اعباء ديون العراق).

عرض الكونسورتيوم يطلق التهديد التالي: (ان الكويت لن ترى اياً من ال ٣٠ مليار دولار من العراق كدين، ليس هذا فحسب بل ايضاً التعويضات البالغة ٢٧ مليار دولار التي يدين بها العراق للكويت من جراء غزو صدام حسين للبلاد عام ١٩٩٠ ولمواجهة هذا التهديد يعرض الكونسورتيوم خدماته. حيث يقول انه يضم كبار السياسيين الامريكيين والاداريين وهؤلاء لهم (صلات وثيقة) مع المشاركين في المفاوضات ولهم القدرة على الوصول الى صانعي القرار في الامم المتحدة والعواصم الرئيسة. تقول كاثلين كلارك استاذة القانون في جامعة واشنطن ان ذلك يعني ان بيكر في وضع (تعارض مصالح) وتضيف انه موجود في جانبي العملية: من المفترض انه يمثل مصالح الولايات المتحدة، لكنه ايضاً وفي الوقت نفسه مستشار اعلى في مجموعة كارلايل، و كارلايل تريد ان تجني من وراء مساعدة الكويت في تحصيل ديونه من العراق. وتقول ان كارلايل والشركات الاخرى تستغل مركز بيكر الحالي من اجل عرض صفقة مع الكويت، التي من شأنها تقويض مصالح الولايات المتحدة. وطبقاً للوثائق التي حصلت عليها الغارديان فإن كارلايل تسعى لتأمين استثمار من الحكومة الكويتية يقدر بمليار دولار كجزء من الصفقة.

العرض الرئيس لكارلايل هو نقل ديون العراق للكويت والمقدرة بـ ٧٥ مليار دولار. هذه الديون ستوكل الى مؤسسة انشأتها وتديرها مجموعة شركات تلعب فيها مجموعة كارلايل الدور الرئيس، وتضم كذلك مجموعة اولبرايت التي ترأسها وزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين اولبرايت، وشركات اخرى ذات نفوذ كبير. وبموجب هذه الصفقة ستدفع الكويت مبلغ ملياري دولار لاستثمارها، نصف هذا المبلغ سيذهب الى مجموعة كارلايل. بعد ذلك سيستغل الكونسورتيوم علاقاته الشخصية لإقناع قادة العالم بأن على العراق ان يزيد من نسبة ما يدفعه للكويت. وكلما زاد ما يدفعه العراق في فترة معينة، يزيد ما تحصل عليه الكويت، والكونسورتيوم يحصل على ٥ ٪ او اكثر كعمولة.

ان الهدف من زيادة نسبة مدفوعات الديون العراقية يتعارض مباشرة مع السياسة الخارجية الامريكية التي تسعى الى تخفيف ديون العراق. وفي الوثائق السرية يبدو ان الكونسورتيوم على علم تام بمركز جيمس بيكر الحساس كونه شريكاً في كارلايل ومبعوثاً خاصاً للحكومة الامريكية من اجل اعفاء ديون العراق. وبعد ان تورد الوثائق اسماء الشخصيات الرئيسة المرتبطة بالكونسورتيوم ومن ضمنهم الرئيس السابق جورج بوش الاب، ورئيس الوزراء البريطاني السابق جون ميجور والسيد بيكر نفسه تمضي الوثائق لتقول ان الدور الذي يلعبه هؤلاء الآن قد تحدد بفعل تعيين جيمس بيكر مبعوثاً خاصاً للرئيس بوش، لكنها تضيف ان ذلك سيتغير سريعاً. تقول الوثائق (نحن نعتقد انه بإستقالة جيمس بيكر من مركزه المؤقت هذا، فإن كارلايل والشخصيات القيادية المرتبطة ستكون حرة ثانية للعب دور حاسم).

في الثاني من كانون الثاني الماضي طار جيمس بيكر الى الكويت كمبعوث خاص للرئيس بوش، التقى رئيس الوزراء الكويتي ووزير خارجيته وعدداً من كبار المسؤولين الكويتيين، ومهمته الرسمية كانت الطلب منهم اعفاء العراق من الديون. لكن زملاء بيكر في الكونسورتيوم اختاروا نفس اليوم لتسليم عرضهم الى وزير الخارجية الكويتي محمد السالم الصباح: نفس الرجل الذي كان يجتمع به بيكر! قام بتسليم العرض شاهامين شيخ رئيس المجموعة الستراتيجية العالمية وهي شركة انشأها الكونسورتيوم لغرض اجراء هذه الصفقة. وقال شاهامين (ان الامر لم يكن سوى مجرد صدفة!) ويضيف قائلاً: انني كنت في المنطقة (واعتقدت انه من الأفضل ان اذهب الى الكويت وانا في طريقي الى اوربا) ومع العرض تم تقديم رسالة موقعه من اولبرايت تقول فيها (يجب ان نأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات الجديدة التي تطورت في المنطقة) والمقصود بهذه الديناميكيات هي مفاوضات بيكر لتخفيف اعباء الديون العراقية. وتقول الرسالة (اذا وافقت الحكومة الكويتية على العرض، فسنقوم ببذل الجهود لتمييز المطالب الكويتية - بطريقة قانونية واخلاقية - عن الديون الرئيسة التي تطالب الولايات المتحدة الآن بإلغائها)!!

عندما قام الرئيس بوش بتعيين جيمس بيكر لهذه المهمة قال: (ان جيمس بيكر رجل يتمتع بنزاهة عالية ونحن محظوظون لأنه قرر ان يستقطع جزءاً من وقته ويتقدم ليخدم امريكا!!

أسعار النفط تعاود الصعود بعد انخفاض محدود

لندن، بريطانيا CNN

سجلت أسعار النفط ارتفاعا جديدا اوخر الاسبوع تمشيا مع توقعات المراقبين الذين اعتبروا أن انخفاض الأسعار الثلاثاء هو إجراء مؤقت لن يدوم طويلا.

وقد ارتفعت أسعار النفط الأمريكي الخفيف بمقدار ١,٨١ دولار ليصل سعر البرميل إلى ٥٥,١٠ دولار قبل أن ينخفض قليلا إلى ٥٤,٧٠ دولار. أما أسعار برنت فقد ارتفعت ١,٥٥ دولار لتسجل ٥٠,٣٢ للبرميل.

ويحذر خبراء الاتحاد الأوروبي من أن الزيادة في الأسعار يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو الاقتصادي.

وكان محللون اقتصاديون ومتعاملون في البورصات العالمية قد أكدوا أن التراجع الذي شهدته أسعار النفط الخام في اليومين الماضيين لن يستمر. وتوقع هؤلاء أن تعاود أسعار الخام ارتفاعها الى نحو ٥٦ و٥٧ دولاراً للبرميل بعدما تراجعت الثلاثاء الى ٥٣ دولارا.

وجاء تراجع النفط اواخر الاسبوع على الرغم من هجوم على أنابيب النفط في العراق وعلى الرغم من المخاوف المستمرة حيال الإمدادات العالمية.

وقال كبير المتعاملين في مجموعة ليبرتي في فلوريدا، جيمس كوريير، لوكالة الأسوشيتد برس إنه من النادر أن تهبط أسعار النفط في أوائل الشتاء مع ارتفاع الطلب على هذه المادة الأساسية للتدفئة.

وتوقع أن تستمر الأسعار بالارتفاع وأن تصل الى ٥٦ و٥٧ دولارا، وهذا حتى أوائل كانون الأول المقبل في أقل تقدير.

وأضاف أن شتاءً أقل قساوة من المعتاد قد يخفف من استهلاك النفط ويخفض الأسعار، إلا أنه من المبكر جدا التكهن بهذا.

وكانت أسعار الخام الخفيف الأمريكي لعقود تشرين الثاني هبطت الثلاثاء إلى ٥٣,١٠ للبرميل في بورصة نيويورك.

في حين تجاوزت عتبة الـ٥٥ دولاراً في بداية التعاملات الإثنين، وبلغت العقود الآجلة للخام الأمريكي لشهر تشرين الثاني ٥٥,٣٣ دولاراً للبرميل لتعاملات الظهيرة في آسيا، وبارتفاع ٤٠ سنتا عن سعر إقفال الجمعة، نهاية الأسبوع الماضي.

ويعتبر هذا الارتفاع الأكبر منذ ٣٠ سنة، فقد بلغت نسبته ٧٠ في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

صادرات الخام الكويتي تشهد تحولاً من الأسواق الآسيوية إلى الأمريكية

بعد أن باتت الأسعار في الأسواق الاميركية أكثر إغراءً منها بالأسواق الآسيوية التي هي تقليديا الوجهة التي يسلكها الخام الكويتي، يحصل حاليا تحول جذري في وجهة النفط الخام الكويتي المصدر، حيث تحقق الأسواق الأميركية حاليا افضل الفوائد للكويت التي يصل سعر نفطها الى نحو ٤٠,٥ دولار للبرميل في مقابل ٣٦ دولارا في الأسواق الآسيوية و٣٨ دولارا في الأسواق الأوروبية. مع العلم بأن ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة الى نحو ٥٥ دولارا للبرميل جعل تلك الأسواق أكثر جذبا للدول المنتجة . المصدرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات النفطية الكويتية تصل حاليا الى نحو ١,٧٢ مليون برميل يوميا. وقد تطور سعر الخام الكويتي من ٢١,١٤ الى ٢٢,٨٧ ثم الى ٢٥,٦٥ في ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي وهو حاليا يراوح بين ٣٦ و٤٠ دولارا للبرميل.